فوق الطاولة

د. سعد بساطة

المستهلك يراوح من «حلف الفضول» إلى جمعيات حمايته!

أنشطة رمضان تتراوح بين الروحية من عبادة؛ والدنيوية من شراء لألبسة العيد والحلوى؛ وهنا يقع المستهلك في فخ الإعلان الكاذب والبضائع التي قد يكون بعضها مغشوشاً! قرأنا منذ أيام عن سحب كل بيض الكيندر الشهيرة (من الشوكولا) في بريطانيا لشك السلطات الصحية أنها تحمل جرثومة «السالمونيلا»!

أقول: لطالما كان المستهلك هو الحلقة الأضعف في السلسلة المكونة من: مصنع–مورد–شاحن–تاجر جملة/مفرق. والأهم من ضعفه مدى استخفافه بحقوقه تحت مسميات كثيرة (الأمر أتفه من أن أهتم به، رأفة بالتاجر، خوف من المجهول، هرب من الإجراءات... ولاسيما الورقية منها).

ولكن النقطة الأكثر أهمية والواجب التركيز عليها هي: جهل المستهلك بحقوقه!

بدأ شعار حماية المستهلك في الغرب –والولايات المتحدة تحديداً– بالتزامن مع دول الاتحاد الأوروبي؛ والطريف بالأمر أن هدفها الأساسي –علاوة على المستهلك– كان الحرص على استمرار الإنتاج والتجارة بين الدول؛ وذلك بالحفاظ على مصداقية الصناعي/والتاجر؛ والمؤسسات التي تجمعهما «غرف الصناعة والتجارة»؛ بوساطة وسيط هو تجمعات مدنية تدعى «جمعية حماية المستهلك».

ومن الجدير بالذكر أن هناك جمعية سورية لحماية المستهلك، لها سمعة عطرة، ولديها فروع في بعض المحافظات، وتحاول أن تقوم بعمل دؤوب على الرغم من قلة الموارد، ومحدودية الدعم.

والآن، لنَعُد إلى الماضي قليلاً؛ قبيل الإسلام: قدم غريب مكة ببضاعة فاشتراها منه بعض وائل وحبس عنه حقه؛ فاستعدى عليه الغريب لأهل الفضل بمكة فخذلوه، فأنشد:

ياللرجال المظلوم بضاعته... ببطن مكة نائي الدار والنفر

إن الحرام لمن تمت كرامته... ولا حرام لثوب الفاجر الغدر

أنصفه حلف الفضول، هو حلف تم في دار عبدالله بن جدعان، شعاره ألا يجدوا في مكة مظلوماً إلا قاموا معه حتى ترد مظلمته. وقد كان الاهتمام برد حقوق البائع (أو المشتري) يهدف لأمور عديدة؛ من أهمها: سمعة التجارة؛ وبالتالي فهو دور يمزج بين حماية المستهلك ومهام غرف الصناعة والتجارة بوضعها الحالي.

ولنعد لأهم أهداف حماية المستهلك اليوم.. فيمكن تلخيصها في أربعة حرف (R) كالتالي:

١– (Refund): فسخ البيع وإعادة الثمن.

٢– (Replace): الحق في استبدال السلعة.

٣– (Reduce): الحق في الحصول على تخفيض بثمن السلعة لدى وجود عيب ما.

٤– (Repair): الحق في تصليح / صيانة مجانية إذا كانت السلعة تعاني من عطل ما.

وكل التفصيلات يتم الاتفاق عليها.

وبالعادة؛ تقوم جمعية حماية المستهلك بتمثيل المستهلك في حال وجود ضرر شامل (ألف تلميذ مدرسة يعانون من مشكلة ما في حواسيبهم من طراز معين – بدلاً من رفع ألف دعوى ضد الشركة الصانعة مثلاً).

ولا ننسى إمكانية الوصول لتسوية قبل الولوج في أبواب المحاكم ودعاويها الشائكة؛ وهنا تلعب جمعيات حماية المستهلك دور الوسيط أو ما يدعى اصطلاحاً (Ombudsman).

وهنا.. نلح على حق المستهلك في استبدال سلعته بعد شرائها خلال فترة أسبوع –في حال كانت سليمة تماماً– دون اضطرار لتبرير موقفه وهذا ما يدعى (days cool off period) أي الفترة التي يشفى فيها من حرارة توقه لاقتنائها ويميل لإعادتها.. وهكذا تم وضع حد للعبارة الشهيرة والجائرة في المتاجر «بعد البيع لا تعاد السلعة مهما كانت الأسباب»!

لجمعيات المجتمع المدني –مثل جمعيات المستهلك– دور مهم لا يمكن للمؤسسات الحكومية التي تعنى بالمستهلك وجودة الخدمات والسلع المعروضة أن تقوم به؛ دورها تثقيفي وإعلامي؛ فما فائدة الانتصار لحق المستهلك إذا كان المستهلك لا يدري أين تكمن تلك الحقوق وكيفية المطالبة بها؟! وهنا أتذكر هذه الطرفة في السياق ذاته: دأب أحدهم على الدعاء بصوت خاشع قبل النوم لله كي يرزقه ولداً صالحاً. وذات يوم، سمع من السماء صوتاً يقول: «لم لا تقوم بنصف الجهد المطلوب، ترزق على الأقل!».

الموافقة على إدراج منشآت تجفيف الذرة الصفراء العلفية ضمن برنامج دعم أسعار فائدة القروض

شباط لـ«الوطن»: المجففات تؤمّن مئات فرص العمل.. وكانت لدى المؤسسة أربعة مجففات ضخمة تعرضت للتدمير

رامز محفوظ

وافق رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بإدراج منشآت تجفيف الذرة الصفراء العلفية ضمن برنامج دعم أسعار فائدة القروض.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط أن هذا القرار يعتبر بمنزلة دعم من الحكومة لمزارعي الذرة الصفراء، لافتاً إلى أن الحكومة ووزارة الزراعة لديهما اهتمام كبير بإنشاء مجففات للذرة الصفراء.

وأضاف إن مؤسسة الأعلاف مع كل أنواع الدعم الحكومي الذي يقدم بخصوص إنشاء مجففات الذرة الصفراء لما لهذه المجففات من فائدة قصوى في تشجيع زراعة الذرة، إضافة إلى أن تأمينها يساهم في توفير مئات فرص العمل للمزارعين.

ولفت إلى أن سورية باتت اليوم بحاجة ماسة لمجففات الذرة الصفراء العلفية، وقد كانت مؤسسة الأعلاف تمتلك أربعة مجففات ضخمة قبل الأزمة موجودة في محافظات حلب ودير الزور والرقة والحسكة وجميع هذه المجففات تعرضت للتدمير، مشيراً إلى أن الإنتاج المحلي من الذرة الصفراء لا يمكن تخزينه إلا في حال تجفيفه لأن الرطوبة العالية تؤثر في مادة الذرة.

وشدد شباط على ضرورة تكثيف الجهود والعمل خلال الفترة القادمة على التحرر من استيراد المواد العلفية ودفع القطع الأجنبي والاعتماد على إنتاجنا المحلي، خصوصاً أن المؤسسة كان شغلها الشاغل خلال الفترة الماضية تأمين المادة العلفية عقب ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وسورية تمتلك أرضاً خصبة لزراعة المواد العلفية، وفيها العمالة الكافية والإرادة للاعتماد على الإنتاج المحلي والتخلي عن الاستيراد كما قلنا قبل الأزمة.

وأشار إلى أن وزارة الزراعة دعمت المزارعين العام الماضي وشجعتهم على زراعة الذرة الصفراء وكان الإنتاج خلال العام الماضي بحدود ٢١٥ ألف طن من مادة الذرة الحبيبة، وفي العام الحالي شجعت الوزارة على زراعة الذرة الصفراء وأنشأت ورشات في سهل الغاب وطرطوس وحماة وحلب ودير الزور والرقة، وهي مستعدة لتقديم الدعم وتأمين ما أمكن من مستلزمات الإنتاج الزراعي للمادة لمزارعي الذرة، فضلاً عن ذلك فإن مؤسسة الأعلاف تعهدت كذلك باستلام كل الإنتاج من مادة الذرة الصفراء وذلك ضمن المواصفات المطلوبة.

وأكد مدير المؤسسة أنه في حال ارتفاع إنتاج مادة الذرة للعام الحالي ووصوله لحدود ٤٠٠ ألف طن بعد أن كان بحدود ٢١٥ ألف طن خلال العام الماضي، فإن إنتاج هذه الكمية سيساهم بتوفير ملايين الدولارات من القطع الأجنبي اللازم لاستيراد مثل هذه الكمية من الأسواق العالمية خاصة في ظل الارتفاعات العالمية التي شهدتها مؤخراً أسعار مادتي الذرة الصفراء وكسبة الصويا.

وأفاد بأن المؤسسة رفعت عقداً لإنشاء مجفف في منطقة دير حافر بحلب بعد أن تعثر إنشاؤه لفترة طويلة بتكلفة تقديرية تصل لحدود ٩,٨ مليارات ليرة ونأمل أن يصدق عليه قريباً من رئاسة مجلس الوزراء وأن يبصر هذا المشروع النور خلال العام الحالي.

هذا ويأتي قرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بإدراج منشآت تجفيف الذرة الصفراء العلفية ضمن برنامج دعم أسعار فائدة القروض في سياق التوجه الحكومي للإسراع بعملية تأهيل مجففات الذرة الصفراء العلفية ووضعها بالخدمة، الذي سيساعد في توفير المحفزات التي من شأنها تشجيع زراعة هذه المادة باعتبارها إحدى المواد الحيوية اللازمة لتأمين احتياجات الثروة الحيوانية.

انخفاض أسعار العقارات بدمشق

سعر المتر في كفرسوسة والمالكي ١٥ مليون ليرة

طلال ماضي

انخفضت أسعار العقارات في العاصمة دمشق بنسبة ١٥ بالمئة منذ شهر تشرين الثاني العام الماضي إلى اليوم، وعلى الرغم من ركود البيع والشراء وانتشار العروض الكثيرة أمام قلة الطلب لا تزال الأسعار تكوي وسعر المتر اليوم أغلى من ثمن شقة قبل بدء الأزمة في سورية.

وحسب مدير مبيعات في شركة تسويق عقاري عامر لبابيدي، فإن المؤشر السعري الشهري للعقارات السكنية في مناطق دمشق الرئيسية الذي تعده مجموعة من خبراء التسويق والمكاتب العقارية بناء على الأسعار الحقيقية المطروحة في المكاتب والتي يتم تثبيت عقود البيع والشراء وفقها ان التراجع في أسعار العقارات وصل إلى نسبة ١٥ بالمئة إقياساً بالأسعار التي كانت مطروحة في نهاية عام ٢٠٢١، بسبب قلة الطلب وارتفاع الكتلة النقدية للشقق السكنية، والإجراءات المعقدة في البيع والشراء، وإمكانية سحب النقود من البنوك.

وحسب المؤشر اليوم، أغلى مناطق دمشق هي حيا كفرسوسة والمالكي التي انخفض سعر المتر فيها من ١٨ مليون ليرة إلى ١٥,٣٠٠ مليون ليرة، أي إن سعر الشقة مساحتها ١٠٠ متر مربع انخفض من ١,٨٠٠ مليار ليرة إلى ١,٥٣٠ مليار ليرة، وسعر المتر الواحد هذا اليوم كان ثمن شقة سكنية قبل الأزمة في السكن الشبابي وبعض الضواحي السكنية، وثمن شققين في مناطق المخالفات.

وبين لبابيدي أن سعر المتر اليوم في ماروتا سيتي يباع بين ٥ و٧ ملايين ليرة، ويعود تحديد السعر إلى واقع المقسم ودرجات العمل التي وصل إليها وتعتبر ماروتا أرخص من المناطق السكنية المشابهة لها، ويباع سعر المتر في الفيلات الشرقية المنطقة المجاورة لها بنحو ١٢ مليون ليرة، وفي كفرسوسة ١٥,٣٠٠ مليون ليرة، ويعود سبب انخفاض سعر المتر في ماروتا قياساً بغيرها، احتياجها لمدة ١٠ سنوات على الأقل للسكن إذا استمرت الأعمال بنفس الوتيرة التي تتم عليها الآن.

وأوضح لبابيدي أن أقل أسعار العقارات في دمشق في المناطق النظامية (طابو أخضر) تقع في منطقة باب شرقي حيث وصل سعر المتر إلى ٤,٥ ملايين ليرة، وانخفض اليوم إلى ٣,٨٠٠ مليون ليرة، لافتاً إلى أن وسطي الأسعار في دمشق وصلت إلى ما بين ٦ و٨ ملايين ليرة في أحياء التجارة والمزرعة والمهاجرين والشعلان والقصاع وشارع بغداد.

وفي مناطق المخالفات بين حسين شاهين صاحب مكتب عقاري في منطقة المزة ٨٦ أن سعر المتر السكني يحدد حسب المنطقة والارتفاع وإمكانية وصول الضوء والشمس إلى البناء، حيث أغلبية المساكن تعاني من عدم وصول الضوء لنصف المسكن نتيجة الاكتظاظ، واقتراب المساكن من بعضها، ومع ذلك يسعر المتر على العظم بسعر ٦٠٠ ألف ليرة، والبيع والشراء يحكمهم العرض والطلب، حيث تباع الشقة بمساحة ٤٠ متراً على العظم سقف وتقطيع خارجي بأكثر من ٢٦ مليون ليرة، والبيع شبه متوقف تماما ويقتصر على من يقوم بإبدال منزله القديم بمنزل أفضل منه، وهناك الكثير من المشاكل والخلافات نتيجة التراجع عن البيع بسبب الارتفاعات المتتالية بالأسعار.

وأشار شاهين إلى أن سبب ارتفاع الأسعار على الرغم من انخفاض الطلب يعود إلى ارتفاع كلف البناء، حيث يصل سعر طن الحديد إلى ٦,٥ ملايين ليرة وسعر البلوكة إلى ١٢٠٠ ليرة، ومتر البحص كلفته ٨٠ ألف ليرة، ومتر الرمل من منشئه ٤٥ ألف ليرة، ومع كلفة نقله وإيصاله إلى الشقة يصبح ٨٠ ألف ليرة، وكيس الإسمنت يباع بـ٦٠ ألف ليرة، وهذه الكلف لا يمكن البيع بأقل منها.

أبو ياسر صاحب أحد المكاتب العقارية بالمزة بين أن حركة البيع والشراء شبه معدومة بسبب عدم استقرار الأسعار، حيث لم يعد هناك سعر ثابت، بل كلها خاضعة للعرض والطلب.

سرقة الكابلات وصلت إلى وسط دمشق

شعرون لـ«الوطن»: مركز تحويل كلفته ٣٠ مليون يبيعه اللصوص بخمسين ألف

عبد الهادي شباط

كشف معاون المدير العام لمؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء أسامة شعرون عن تطور في ظاهرة سرقة كابلات الكهرباء ومراكز التحويل عبر انتقالها إلى مراكز المدن بعد أن كانت تحدث في الأرياف والمناطق الحراجية وخارج البلدات، في حين سجلت الأشهر الأخيرة حدوث مثل هذه السرقات في مراكز المدن ومنها دمشق، فقد تم حدوث سرقات في مناطق البرامكة والقصاع ومشروع دمر وغيرها، وهي ظاهرة لم تكن موجودة بدمشق، وبالعموم، هناك ارتفاع بمعدل السرقات على شبكة المنخفض أكثر من ٥٠ بالمئة خلال الأشهر الأخيرة، والعديد من حوادث السرقات التي تمكنت الجهات المعنية من ضبط فاعليها تبين أن معظمهم من أعمار صغيرة ويتم تشغيلهم من أشخاص آخرين، موضحاً أن هذه السرقات تلحق أضراراً كبيرة بالشبكة الكهربائية خاصة شبكة المنخفض، حيث يقوم السارقون ببيع بعض المقاطع النحاسية بآلاف الليرات، في حين تكون قيمة المسروقات وكلفتها على وزارة الكهرباء ملايين الليرات، ومثال على ذلك، أن كلفة صيانة مركز التحويل تصل أكثر من ٣٠ مليون ليرة في حين يتم بيع المسروقات النحاسية من هذا المركز بعشرات الآلاف وبالحد الأعلى مئات الآلاف.

وبيّن شعرون أن هناك عملاً ممنهجاً واحترافياً في سرقة أجزاء شبكة المنخفض خاصة خلال ساعات التقنين وهو ما يسهم في خروج مركز التحويل عن الخدمة وبالتالي انقطاع الكهرباء عن المنطقة التي يخدمها المركز، وإضافة إلى كلفة الصيانة والتعويض العالية جداً على وزارة الكهرباء، هناك الكثير من الأجزاء التي يتم سرقتها غير متوفرة بسبب ظروف الحصار والحرب على سورية، وبالتالي يتم التوجه للتعويض بمقاطع الألمنيوم بدلاً من النحاس.

وكانت مذكرة في وزارة الكهرباء أظهرت أن شبكات التوزيع للتوتر ٢٠ ك. ف وما دون، تعرضت هي ومراكز التحويل وشبكات التوتر المنخفض في أغلب المحافظات أيضاً لعمليات التدمير والنهب والسرقة من حديد الأبراج والأعمدة الخشبية وأمراس الألمنيوم وملفات النحاس للمحولات الكهربائية (ألواف المحولات ٠,٤/٢٠ ك. ف وكذلك ألواف الكيلو مترات من خطوط ٢٠ ك. ف وشبكات التوتر المنخفض) وقامت الشركات الكهربائية في المحافظات خلال سنوات الحرب وخاصة في السنوات الأخيرة بإعادة تأهيل وتجهيز قسم كبير من الشبكات ومراكز التحويل لتأمين التغذية الكهربائية للمواطنين والفعاليات الاقتصادية والجهات الحكومية كافة وبالأخص مياه الشرب والمطاحن والمخابز والمدارس وغيرها.

ويقدر الإنفاق عليها من الخطط الإسعافية ومن الموازنات الاستثمارية من عام ٢٠١٦ حتى نهاية عام ٢٠٢٠ ما يزيد على ٨٥ مليار ليرة سورية.

أجور القطاع الخاص تقترب وتقل أحياناً عن العام

موظفون: عملنا استعباد واستغلال.. والأجور لا تستحق

مدير العمل لـ«الوطن»: قانون العمل لا يلزم القطاع الخاص برفع الأجور

جلنار العلي

هل استوقفك يوماً ما إعلان على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» يطلب موظفاً بدوام يصل إلى ثماني ساعات يومياً وبأجر شهري لا يتجاوز الـ١٥٠ ألف ليرة، في إحدى الشركات أو متاجر الألبسة؟

كل الاحتياجات تزداد وتتضاعف، إلا الرواتب ثابتة نسبياً، وحين ترتفع، يكون كل ما سبق تجاوزها، فنعود إلى المربع الأول. وحين يتم الهرب من القطاع العام إلى الخاص، يفاجأ «الهاربون» بأن فرق الأجر لا يكاد يذكر في كثير منها، مع تشديد ورقابة صارمة أكثر بكثير، تصل أحياناً إلى التعامل اللا إنساني مع الموظفين.

استغلال داخلي وخارجي

وعن بعض التجارب في القطاع الخاص، تصف يارا (طالبة جامعية) عملها في إحدى شركات الحوالات المالية المعروفة بدمشق بـ«الاستعباد»، هذا العمل الذي استنفد كل طاقاتها حسب وصفها وبأجر لا يتجاوز الـ٩٠ ألف ليرة بدوام يبدأ من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الخامسة مساء، مع احتمالية البقاء ساعة إضافية في حال وجود عطل في البرنامج الحاسوبي دون أي تعويض مالي عن ذلك.

وتتابع يارا: «كما يحاسبنا وكيل الفرع عن كل خطأ صغير مهما كان نوعه، وذلك بالخصم من أجرنا المخصوم أصلاً، ناهيك عن منعنا من طلب إجازات أو الخروج لأي أمر طارئ خلال ساعات العمل، عدا أعمال التنظيف المكتبية التي تُسند إلينا كموظفين أيضاً».

والطامة الكبرى أن هذه الأجور القليلة لم تقتصر على الشركات المحلية الترخيص، وإنما وصلت إلى الشركات الخارجية التي تطلب أعمالاً على الإنترنت من المنزل، إذ تشير ماري (خريجة كلية الإعلام في دمشق) إلى أنها تعمل محررة في أحد المواقع الإلكترونية الخارجية، بأجر يصل إلى ١٠٠ ألف ليرة مقابل القيام بتحرير ٢٥ مادةً صحفيةً خلال ثماني ساعات يومياً، مع إعطاء عطلة ليوم واحد في الأسبوع.

صعوبة رفع الأجور

لدى تواصلنا مع أحد أرباب العمل (صاحب محل ألبسة في سوق الحميدية)، أشار إلى أنه يعطي العامل أجراً مقداره ٤٠ ألف ليرة أسبوعياً، معتبراً أن هذا الأجر جيّد وخاصة أنه يخبر العامل قبل مباشرته بالأجر الذي سيعمل به شفهياً، والعقد شريعة المتعاقدين. وفي السياق، لم ينفِ صاحب العمل المذكور أن مبيعاته جيدة وسعر أي قطعة ملابس عنده مهما كان نوعها لا يقل عن ٣٠ ألف ليرة، ولكن هناك تكاليف أخرى مثل ضرائب المحل وأجور النقل وغير ذلك من الأمور التي تفرض عليه ألا يرفع الأجور، متابعاً: «لدي سبعة عمال فإذا أعطيتُ رواتب أكثر من ذلك فسأضطر للاقتراب من رأسمال البضائع، علماً أنني أستطيع الاكتفاء بثلاثة عمال بأجور مرضية لهم، ولكنني أعتبر محلّي مصدر رزقٍ لسبع عائلات».

قانون العمل لا يلزم

من جهته، أكد مدير العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمود درمالي في تصريح لـ«الوطن»، أن الوزارة تعمل على حماية حقوق العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل رقم (١٧) لعام ٢٠١٠ وحصولهم على الأجر الذي يستحقونه مقابل ساعات العمل، وضمان حق العمال في الراحة الأسبوعية والإجازات السنوية والعطل والمناسبات الرسمية، إضافة إلى الضمان الاجتماعي المتمثل في التسجيل لدى فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

مضيفاً إن سورية تلتزم بالاتفاقية رقم ١٣١ التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٧٠ والخاصة بضرورة تحديد الحد الأدنى للأجور في البلدان النامية وعدم تجاوزها، مشيراً إلى أن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص وصل إلى ٩٢,٩٧٠ ليرة، علماً أن الوزارة غير مختصة بزيادة هذا الحد، وإنما يعود الأمر لمرسوم تشريعي يصدر من رئيس الجمهورية.

وإلى ذلك، أشار إلى أن المادة ٧٢ من قانون العمل نصّت على أنه يحدد الأجر في عقد العمل الفردي، أو بالاستناد لاتفاق العمل الجماعي، أو للنظام الأساسي للعمل في المنشأة، أما إذا لم يحدد الأجر بأي من هذه الطرق استحق العامل الحد الأدنى للأجر في المهنة أو الحرفة ذات العلاقة، مضيفاً: يجب على صاحب العمل أن يشترك عن العامل بالتأمينات الاجتماعية وفق الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه العامل وليس وفق الحد الأدنى العام للأجور وإلا اعتبر مخالفاً لأحكام قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية.

وردّاً على بعض أصحاب العمل الذي لا يلتزمون بإعطاء أجور على ساعات العمل الإضافية، بيّن درمالي أن قانون العمل يلزم بمنح العامل عن ساعات العمل الإضافية أجر الساعة العادية مضافاً إليه ٢٥ بالمئة عن ساعات العمل النهارية و٥٠ بالمئة عن ساعات العمل الليلية، وتضاعف هذه النسبة في حال وقوع ساعات العمل الإضافية في أيام الراحة الأسبوعية أو الأعياد والعطل الرسمية.

أجر جيد؟!

وأشار درمالي إلى أنه لاحظ في معرض عمله أن نسبة عظمى من الأجور في العقود التي ترد إليه للتسجيل في التأمينات الاجتماعية تتراوح بين ١٥٠–٢٠٠ ألف ليرة، وهذا يعتبر أجراً جيداً، لافتاً إلى أنه في كثير من الأحيان يتم تحديد أجر قليل في بداية العمل قد لا يتجاوز بكثير الحد الأدنى للأجور ويُسجّل في العَقد، مع إعطاء وعود للعامل بزيادته بشكل تدريجي خلال العمل، ويستطيع العامل الشكوى في حال عدم الالتزام.

وتابع: «أشار قانون العمل إلى أن عمال القطاع الخاص الحق في الزيادة الدورية للأجور مرّة كل سنتين بنسبة ٩ بالمئة كحد أدنى والترفيع الدوري تبعاً لجهودهم المبذولة في العمل».

وفي السياق ذاته، كشف درمالي أنه تم تحصيل مبلغ ١١٠ ملايين ليرة، من المنشآت المخالفة لقانون العمل، وذلك خلال العام الفائت نتيجة إصدار ٥٢٠ قرار غرامة في ١٢٠٠ زيارة تفتيشية.

العمل بغير اختصاص يلغي الخبرة

الأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق شفيق عربش أرجع أسباب انخفاض الأجور في القطاع الخاص إلى ندرة فرص العمل الموجودة، فما إن يطرح أحد ما فرصة عمل مهما كان نوعها حتى يتهافت عشرات الشباب للحصول عليها، والقبول بأي أجر معقول، مشيراً إلى أن خريج المعهد يجب ألا يقبل بأجر يقل حده الأدنى عن١٥٠ ألف ليرة، أما الخريج الجامعي الذي يمتلك خبرة جيدة فيجب أن يكون الحد الأدنى لأجره نحو ٤٥٠ ألف ليرة، علماً أن متوسط الرواتب الحالي لمن يعملون باختصاصهم هو ٢٠٠ ألف ليرة، بساعات عمل أسبوعية تفوق بكثير ساعات العمل في القطاع الحكومي.

وتابع لـ«الوطن»: «هناك ظاهرة انتشرت بسبب قلة فرص العمل وهي أن يعمل خريجو الجامعات ضمن مهن ليس لها علاقة باختصاصاتهم، في المطاعم أو المقاهي مثلاً كأي عامل غير مؤهل، لذا لن يدخل هنا موضوع الخبرة أو الشهادة في تحديد الأجر»، مشيراً إلى أن سوق العمل غير مضبوط أو مؤتمن.

الظروف الاقتصادية ليست سبباً

ويرى عربش أن الظروف الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الأولية وأجور الشحن وما إلى ذلك ليس لها أي تأثير على تدني رواتب الموظفين في القطاعات الإنتاجية، لكون أرباب العمل حمّلوا جميع التكاليف وارتفاع الأسعار والرسوم والضرائب على سعر المنتج الأخير، ولا كيف سيفسر معدل التضخم خلال الأشهر الأربعة الأخيرة والذي وصل إلى ١٠٠ بالمئة؟

وفسر عربش ظاهرة استغلال جهود الشباب من قبل أرباب الأعمال في الشركات الخارجية، بأن صاحب العمل، وإلا فكيف سيفسر معدل البطالة الذي وصل إلى ٦٠ بالمئة؟

واعتبر رزق أن هذا التفاوت الرهيب بين الدخول والحاجات الأساسية للعمال سيؤدي اقتصادياً إلى تدني جودة الأعمال وإلغاء الولاء الوظيفي في القطاعين العام والخاص على حد سواء، وتفشي الفساد بشكل رئيسي بالقطاع العام لكون القطاع الخاص أقل فساداً بسبب متابعة أصحاب العمل لمصالحهم بشكل مباشر.

> د. عربش: القانون لمصلحة أرباب العمل.. وندرة في فرص العمل

قانون العمل من أسوأ القوانين!

واعتبر عربش أن قانون العمل الأساسي في الدولة من أسوأ القوانين التي صدرت في سورية لأنه جاء لمصلحة أرباب العمل على حساب العامل، إضافة إلى أنه قتل الحافز عند العاملين في الدولة، لكونه يعامل جميع الموظفين سوية مقابل راتب موحد، سواء كان هذا العامل يعمل أم لا، إضافة إلى عدم وجود توصيف وظيفي ولا منافسة للحصول على المراتب الأعلى في الوظيفة، واصفاً مشروع الإصلاح الإداري الذي تتحدث عنه وزارة التنمية الإدارية بـ«مجرد كلام» وخاصة أن الجهات العامة هي أول من تخترقه.

رفع الحد الأدنى سيرفع الأسعار حتماً

من جانبه أكد الخبير التنموي ماهر رزق في تصريح لـ«الوطن» ضرورة تحديد الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع الحاجات الأساسية للأفراد، وذلك وفق ما نصت عليه الدساتير من جهة، واتفاقيات العمل الدولية الأساسية التي انضمت إليها جميع الدول بما فيها سورية من جهة أخرى.

ويرى رزق أن واقع سوق العمل غير متوازن، وأنه لا يمكن رفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص من دون رفعه في القطاع العام، وهذا الأمر شبه مستحيل وذلك نظراً للتكلفة الكبيرة الناجمة عن رفع أجور موظفي القطاع العام وإرهاق الميزانية العامة المنهكة أصلاً، إضافة إلى أن هذا الرفع سيكون ذريعة للقطاع الخاص لرفع أسعار السلع والخدمات.

واعتبر رزق أن هذا التفاوت الرهيب بين الدخول والحاجات الأساسية للعمال سيؤدي اقتصادياً إلى تدني جودة الأعمال وإلغاء الولاء الوظيفي في القطاعين العام والخاص على حد سواء، وتفشي الفساد بشكل رئيسي بالقطاع العام لكون القطاع الخاص أقل فساداً بسبب متابعة أصحاب العمل لمصالحهم بشكل مباشر.